

حركة وطنية محلية اقوى واكثر اتساعا وعمقا جماهيريا من اي فترة مضت ، وهذه تحتاج الى اداة تمع بمستواها . ان المخاطر التي نجت عن زيادة عدد الجيش استطاع النظام الاردني تطويقها باعتماده على وحدات ضاربة من البدو ، وباصراره على عدم دمج هذه الوحدات مع وحدات الجيش الاخرى . وفي اللحظة المناسبة استخدم « النظام » هذه الوحدات لتمع الحركة الوطنية ولانتهاء الحكم الوطني تحت ستار الادعاء بوجود انقلاب ضده .

بالاضافة الى ذلك فهناك ملاحظات اساسية لا بد منها : لم يوضح الكاتب اسباب فشل الحكومة الوطنية وقدرة الملك على اقالمتها بعد فترة قصيرة جدا من الزمن . ولا يجد سببا لذلك الا لكونها اعتهدت اسلوب الشرعية الدستورية . وهذا ليس سببا بل نتيجة لاسباب اعرق ، منها ما يتعلق بالبنية الطبقتية لقيادة الحركة الوطنية آنذاك ، ومنها ما يتعلق بتصورها السياسي لوضع الملك حسين هل هو جزء من النظام ومؤسسته ، ام معزول عنها ، وبالتالي هل تحاكمه على هذا الاساس او ذاك ، ومنها عدم قدرتها على تلمس التغيير الذي حصل مع بداية بروز الدور الامريكى في المنطقة ، وبالتالي اتباعها سياسة تراجعية امام ضغط الملك والضغط الامريكى بدل المواجهة وتصعيد الصدام . بالرغم من ان هذه الفترة شهدت بروز أخصب الحالات الوطنية داخل الجيش طوال تاريخه ، فان الكاتب لا يتعمق في دراسة هذه الحالة ، عوامل بروزها ، منشؤها الطبقي ، مدى عمق ارتباطها الوطني ، لماذا كان من السهل اجهاضها والقضاء عليها ؟ ولا يجد سببا يبرر سهولة القضاء عليها الا لان « القيادة الوطنية للجيش [لم تعمل] خلال حالة المد الوطني الظاهر في العام ١٩٥٧ اكثر من محاولة تحييد الجيش وتخليه عن ذلك الدور التقليدي البغيض [تمع الحركة الوطنية] ، ولم تتجاوز دائرة النضالات الوطنية والديموقراطية للحزاب » ويضيف « في وقت كان في مقدور القيادة الوطنية للجيش الاطاحة بالملك » (ص ٩٦) كيف ؟ وعلى اي اساس ؟ هذا ما لا يوضحه الكاتب . وهنا في الواقع ينفي الكاتب ما يحاول ان يبثه خلال كل عرضه السابق واللاحق ايضا ، من ان الجيش الاردني منذ نشأته وتكونه شكل وضعا خاصا ومتميزا عن باقي الجيوش العربية ، وبالتالي بدل ان يصل بالقارئ الى تأكيد هذا الوضع الخاص وصعوبة قيام ظاهرة انقلابية

● النكبة وما أحدثته من ردود فعل في الاوساط الجماهيرية التي اشتدت نغمتها على الحكومات العربية ومنها حكومة الاردن التي انتصح دورها الخياني للقضية الفلسطينية . ● الحاق الضفة الغربية بأمانة شرق الاردن بعد مسرحية ما سمي بمؤتمر أريحا ، وما استتبع هذا اللاحق من وجود قاعدة جماهيرية واسعة ضد الحكم المرجعي في الاردن . ● زيادة عدد الجيش بشكل ملحوظ وخلال فترة قصيرة حيث بلغ عدده في العام ١٩٥٦ نحو ٢٥٠٠ جندي . لقد استتبع هذه الزيادة في عدد الجيش ، ادخال اعداد لا بأس بها من الضباط العرب الى الجيش ، وبالرغم من انه روعي الاعتدال على الضباط البدو وترقيع صف الضباط السابقين في الجيش الى ضباط ، فان الضرورة فرضت الاستعانة بضباط مثقفين ومن خريجي الكلية العسكرية . وقد روعي ان لا يكون هؤلاء الضباط في الوحدات المدرعة ، بل كانوا مركزين بشكل أساسي في وحدات المدفعية والهندسة . ولقد ارتفع عدد الضباط من ٢٠٠ ضابط في العام ١٩٤٨ الى ١٥٠٠ ضابط في العام ١٩٥٦ . ان وجود هذا العدد الكبير من الضباط ومن اصول اجتماعية بورجوازية وبورجوازية صغيرة وفي ظل مناخ وطني عام ، خلق لأول مرة حالة وطنية عامة في صفوف الجيش . ولقد تماثلت هذه الحالة بعد طرد جلوب ومجموعة الضباط الانجليز في العام ١٩٥٦ وهيئة الضباط المجدد على اوضاع الجيش ، ان السؤال الذي يفرض نفسه هنا ، ولم يتعرض له الكاتب ، هو لماذا هذا الازدياد السريع في عدد الجيش ؟ لقد كان واضحا من الطريقة التي اتبعتها بريطانيا في زيادة عدد الجيش الاعتماد على البدو ، فصل الوحدات البدوية عن الوحدات الحضرية ، قصر الوحدات المدرعة على البدو . الخ . ان زيادة عدد الجيش بهذا الشكل لم تكن تستهدف الاتمع الحركة الوطنية ، فلقد شهدت تلك الفترة « منذ النكبة حتى اوائل العام ١٩٥٧ » قيام مجموعات فلسطينية بالتسلل عبر الخطوط الاردنية وضرب اهداف داخل الارض المحتلة ، فكان لا بد من جيش كبير لمراتبة الحدود ومنع هذه العمليات ، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على افراد الحرس الوطني ، الذي شكل لامتصاص النعمة الشعبية امام اشتداد الغارات الاسرائيلية على قرى الحدود ، اضافة الى ذلك فانه بات على النظام الاردني ان يواجه